دور القوى الكبرى في توظيف مفاهيم حقوق الانسان ومنظمات المجتمع المدني في تهديد امن وسيادة الدول العربية

أ.م.د. حيدر زاير عبوسي العامري م. أيسر علي جواد الياسري
كلية العلوم السياسية-جامعة الكوفة
aysera.alyasiri@uokufa.edu.iq haiderz.alamery@uokufa.edu.iq

الملخص

شهدت شعوب العالم الثالث (والتي أُطلق عليها فيما بعد دول عالم الجنوب) بصورة عامة، ومنطقتنا العربية والاسلامية بصورة خاصة تحولات اجتماعية وثقافية وسياسية كبيرة في تاريخها المعاصر، وكان لبعض تلك التحولات او التغّييرات اسباباً ذاتية نتيجة التطورات والتحولات التي شهدها المجتمع الدولي في المجالات العلمية والانسانية وغيرها، في حين كانت هناك اسباباً ودوافعاً سياسية خارجية وراء أنواع أخرى من التحولات ولاسيما في المجالات السياسية والثقافية، وقد تعرّضت تلك المنطقة لتدخلّات خطيرة في المجالات السياسية سواءً بصورة مباشرة كما حدث في حقبة الاستعمار الغربي المباشر، أو بصورة غير مباشرة في حقبة ما بعد التحرر من الاستعمار، وقد حاولت القوى الكبرى الهيمنة على مقدّرات الشعوب في تلك المنطقة في المجالات الثقافية والاقتصادية والسياسية وغيرها.

لقد تعددت اشكال التدخل والهيمنة في تلك الدول بحسب الظروف والمتغيرات الدولية، وبحسب ما تُمليه مصالح القوى الكبرى، وقد كانت من بين أهم وأخطر

وسائل التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية والاسلامية هي الشعارات التي رفعتها قوى الهيمنة ومن اهمها الولايات المتحدة الامريكية ولاسيما في العقد الاول والثاني من الالفية الثالثة والتي تمثلت بنشر قيم الديمقراطية ومفاهيم حقوق الانسان، وعبر وسائل وادوات متعددة كان من بينها توظيف وسائل الاعلام كقوة افتراضية للتأثير في توجيه الرأي العام لتلك الشعوب، وكذلك تقديم الدعم لمنظمات المجتمع المدني بذريعة حفظ تلك الحقوق والحد من سيطرة او انتهاكات الانظمة الشمولية القائمة في تلك الدول، وقد تسببت تلك التدخلات بتهديدات خطيرة للأمن القومي لتلك الدول، فضلا عن التهديدات التي طالت القيم الثقافية و الحضارية لتلك الشعوب وتسببت بحالة من عدم الامن والاستقرار في تلك المناطق المهمة والاستراتيجية.

كلمات مفتاحية: الدولة، السيادة، القوة، التدخل، المجتمع المدني.

Abstract

The peoples of the third world ,including the Arab and Islamic peoples, witnessed major social ,cultural and political transformations in cotemporary history.

The Arab and Islamic region has been subjected to dangerous interventions that threaten it's national and social security, therefore ;there are many types of interventions in this region according to transitions in international order after the second world wars ,in particular after 1991, where the COLD- WAR are ended, and the President of U.S.A declare that the new world order are formed, after this the U.S.A called for to support the democracy and human rights, this caused changing in the meaning of sovereignty, especially after attacks of 11 September on the U.S.A lands, and this led to threat the governments of third world, which including the Arab and Islamic countries.

The transformations in the concepts of power from traditional power(hard power)to the modern types of power(soft power), and after this to smart power, caused more intervention in this country, after this the developments in social media; communication system, and civil society caused more interference and more violation of the sovereignty of the Arab and Islamic countries.

key words: state, sovereignty, power, civil society, interference.

المقدمة

شهد النظام الدولي تغيّيرات كبيرة ، وكان أكثرها تاثير ما حدث في حقبة الصراع الآيديولوجي ما بين الشرق والغرب بعد الحرب العالمية الثانية والذي امتدَّ لأربعة عقود من الزمن، ومن ثم أعقبها الانفراد والهيمنة الغربية وما تضمنته مفاهيم العولمة والتي طُرِحَت بابعادها الثقافية والاقتصادية وتركت أثرا بالغا على الاستقرار السياسي والاقتصادي والثقافي على النظام الدولي، وكانت من بين المخاطر الكبرى التي رافقت تلك التحولات هي الشعارات التي تمَّ تبنّيها من قبل تلك القوى الكبرى في النظام الدولي والمتمثلة بالولايات المتحدة الامريكية وحلفائها والتي تمثلت بنشر القيم الليبرالية بابعادها الاقتصادية المتمثلة بحرية الاسواق وأبعادها السياسية المتمثلة بشعارات نشر قيم الديمقراطية وحقوق الانسان في دول العالم، وما تضمنته تلك الشعارات من أهداف لاضعاف سيادة تلك الدول واستقلالها السياسي والاقتصادي والثقافي لصالح تلك القوى.

كانت هناك وسائل وادوات متعددة ومتنوعة تم توظيفها لتحقيق تلك الأهداف، ومن بينها الدعم الكبير الذي قامت به تلك القوى لمنظمات او تنظيمات تعمل تحت عناوين مقبولة ظاهرياً ومن أهمها منظمات المجتمع المدني وبصورة مباشرة وغير مباشرة، كما تم توظيف شعارات تعزيز الديمقراطية والدفاع عن حقوق الانسان لتحقيق تلك الاهداف التي تسعى الى تحقيقها قوى الهيمنة على مقدرات تلك الشعوب، وهذا ما جرى ويجري في العديد من دول المنطقة العربية والاسلامية، ولاسيما في العراق وسوريا ومصر وغيرها وكذلك الحصار والضغط المستمر على ايران ولاربعة عقود من الزمن منذ انتصار الثورة الاسلامية في ايران لأرغامها والهيمنة عليها بسبب ممانعتها ومقاومتها لتلك المشاريع والاهداف، ويمكن تناول ذلك الموضوع من خلال المطالب الآتية :-

المطلب الأول :- السيادة والامن القومي: دراسة مفاهيمية.

المطلب الثاني:- الانظمة الشمولية ومبررات التدخلات الدولية.

المطلب الثالث:- توظيف القوى الكبرى لمفاهيم حقوق الانسان بوساطة الاعلام ودعم منظمات المجتمع المدني للتدخل في تلك الدول.

أهمية البحث:

تتوضّح اهمية البحث كونه يتناول موضوع مهم يتعلق بالاستقرار السياسي والاقتصادي للدول العربية و الاسلامية و التهديدات المتنوعة التي تواجهها تلك الدول بسبب التدخلات التي تتعرض لها من قبل القوى الدولية الكبرى الفاعلة، وبوسائل متعددة تقليدية وحديثة. وتحت شعارات نشر قيم الديمقراطية وحقوق الانسان و ما يترتب على ذلك من تهديدات للأمن والسلم المجتمعي لشعوب المنطقة، فضلا عن ان تلك التهديدات قد تطال عمقها الحضاري وهويتها الثقافية.

إشكالية البحث:

تبرز اشكالية البحث حول مدى حقيقة وواقعية الاهداف المعلنة التي تتبناها القوى الكبرى والمتضمنة مساعدة الشعوب العربية والاسلامية في نشر قيم الديمقراطية وحقوق الانسان، والازدواجية التي تعاملت بها مع الانظمة السياسية بحسب ماتمليها مصالحها، وكذلك دورها في مساندة ومساعدة منظمات المجتمع المدني وتوفير الدعم المالي والاعلامي لتلك المنظمات بعدها من بين أهم الوسائل اللازمة، وتوظيفها كوسائل حديثة ومؤثرة في المجتمعات لانجاز او تحقيق تلك الاهداف.

ووفقاً لتلك الإشكالية المطروحة: إنطلق البحث من فرضية مفادها أن هناك اهدافا تسعى القوى الدولية الكبرى الى تحقيقها، ومن أهمها السيطرة على الشعوب ومقدراتها وذلك من خلال توظيف مبادئ نشر القيم الديمقراطية وحقوق الانسان وتوظيف الاعلام لتوفير الدعم لعدد من منظمات المجتمع المدني كوسيلة من بين عدد من الوسائل التي تسعى من خلالها لتحقيق أهدافها.

ولأثبات تلك الفرضية: فقد تضمن البحث مقدمة تناولت أهم التغييرات او التحولات التي شهدتها الساحة الدولية، ولاسيما التحولات الاخيرة مابعد حقبة الصراع الايديولوجي الذي شهده العالم في النصف الثاني من القرن العشرين واعلان الولايات المتحدة الامريكية عن قيام نظام عالمي جديد ، والتي كان من أهم سماته هي العولمة وضرورة مساعدة الشعوب لتحقيق التنمية السياسية والاقتصادية والثقافية، وقد تضمن البحث ثلاثة مطالب، تناول المطلب الاول أهم التطورات التي طرأت على مفاهيم السيادة والامن القومي، في حين تناول المطلب الثاني التغييرات التي حصلت في مفهوم السيادة، ولا سيما في الدول التي تحكمها الانظمة الشمولية والتي أعطت المبررات الكافية للقوى العظمى بضرورة التدخل في تلك الدول، في حين تطرّق المطلب الثالث الى الدور الذي قامت به القوى الدولية الكبرى الفاعلة في النظام الدولي ولا سيما الولايات المتحدة الامريكية في توظيفها لمفاهيم حقوق الانسان عن طريق الهيمنة الاعلامية كقوة افتراضية مؤثرة من جانب، ودعمها المقصود الانتقائي لبعض منظمات المجتمع المدني من أجل التدخل في تلك الدول، وذلك لتحقيق أهدافها غير المعلنة والتي تتعلق بمصالحها القومية على حساب تلك الشعوب، ثم تضمن البحث الخاتمة وأهم الاستنتاجات التي تم التوصل اليها.

المطلب الأول: السيادة والامن القومي: دراسة مفاهيمية:

ان مفهوم السيادة وان كان من المفاهيم التي عُرِفَت في عصر النهضة كمصطلح متعلق بالدولة والحكم والسلطة، الا ان معنى هذا اللفظ قد عُرِف قديما بِقدم المجتمعات الانسانية، حتى قبل نشوء الامبراطوريات القديمة، وتجذّر أكثر كمفهوم متعلق بالسلطة والقدرة والحكم أكثر في ظل قيام الممالك والامبراطوريات، وهو يحمل معنىً قانونيا وسياسيا واجتماعيا ايضا، اذ ترافق هذا المفهوم مع أولى التنظيمات الاجتماعية المتمثلة بالأسرة والقبيلة، ومايؤكد هذا المفهوم ايضا ان هناك نظريات تؤكد على ان اصل نشوء الدولة الحديثة يعود الى تطور الاسرة الى مجموعات متعددة من الأُسر، ومن ثم الى

قبيلة وبعد ذلك ظهرت الدول– كما يذهب ابن خلدون (١٣٣٢–١٤٠٦) الى ذلك الرأي–في تفسيره لأسباب نشوءها وكذلك تراجعها ومن ثم اضمحلالها وانهيارها[١]، وكذلك النظريات الاخرى التي حاولت تفسير أصل نشأة الدولة الحديثة على اساس القوة والسلطة[٢]، وكل تلك المفاهيم مرتبطة بالحكم والسلطة والقدرة والتي تعد السيادة هي المصدر الاساس الذي تستند عليه تلك السلطة.

هنالك معاني واستعمالات متعددة لكلمة السيادة، ومن بينها المعنى اللفظي في اصل اللغة، والمعاني الاصطلاحية واستعمالاتها المتعددة ودلالاتها، وهي:

المعنى اللفظي: لكلمة سيادة تعني في معجم المعاني الجامع: سيادة هي اسم ومصدر وساد هو فعل وليس مصدر من ساد فعل ماضي ويسود فعل مضارع ، والسيادة في اللغة تعني السلطة والهيمنة والغلبة، وسيادة البلد تعني رفعته وسلطته، وسيادة القانون تعني احترامه وتطبيقه على الجميع، ومعنى دولة ذات سيادة انها دولة مستقلة، وقد ورد في اللغة سيّد وجمعها اسياد وسادة وتعني المالك والملك[٣].

اما المعنى الاصطلاحي: السيادة فهي مصطلح قانوني _ سياسي مترجم عن اللغة الفرنسية ويعني (souverainete) وهي مشتقة من الاصل اللاتيني (superanus) وتعني الاعلى او الأسمى، ولذلك يطلقها البعض ويريد منها السيادة العليا[٤]. ويعرفها– اي السيادة–آخرون بأنها هي السلطة العليا في الدولة، وتعني عدم الخضوع لأية سلطة اخرى على الصعيد الداخلي أو على الصعيد الدولي، ولذلك لا توجد سلطة فوق سلطة الدولة[٥].

يشير معظم الباحثين الى ان مفهوم السيادة قد ظهر كمصطلح في أوروبا في عصر النهضة بعد ظهور الدولة القومية بعد مؤتمر ويستفاليا عام ١٦٤٨ وذلك بعد الحروب الدينية الطويلة التي شهدتها اوروبا[٦]، وكان الفيلسوف الفرنسي (جان بودان)[٧] اول من تطرّق الى ذلك المفهوم عام ١٥٧٦ في مؤلفاته السياسية، إذ عرف السيادة بأنها (هي السلطة العليا على المواطنين والرعايا والتي لا تخضع للقوانين)[٨]، واشار الى ان السيادة

لا تقبل التجزئة، وانها اشمل من السلطة وعن طريقها تُمارس السلطة ولذلك فالسيادة عند (بودان) هي السلطة العليا المعترف بها والمسيطرة على القوانين والرعايا دون تقييد قانوني، ما عدا القيود التي تفرضها القوانين الطبيعية والشرائع السماوية[٩]، وهذا ما اصطلح عليه في المعنى القديم او الكلاسيكي للسيادة.

شكل رقم (١)

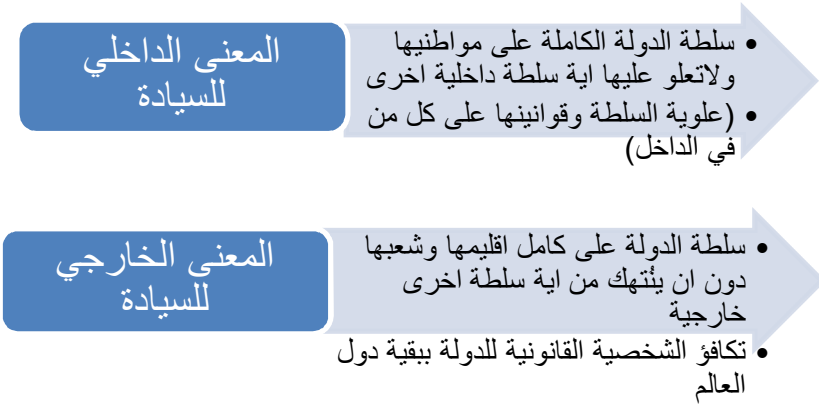

المخطط من إعداد الباحث

لقد تطور مفهوم السيادة فيما بعد واخذ معاني متعددة و من اهمها المعنى الداخلي للسيادة و الذي يتمثل بسلطة الدولة على كامل اقليمها وشعبها دون ان تكون هناك اية سلطة فوقها، وهناك المعنى الاخر للسيادة والذي طرحه (هوجوغروشيوس)[١٠] والذي يشير الى معنى السيادة من زاوية الشؤون الخارجية وعدم تدخّل اية دولة اخرى في شؤون دولة اخرى، وهذا ما سمي بالمفهوم التقليدي للسيادة، وقد تبلور هذا المفهوم التقليدي للسيادة في حقبة نشوء الدول القومية في اوروبا لتثبيت حدودها، والحد من الحروب بين تلك الدول بسبب انتهاكات السيادة وقد دفعت مصالح الدول الغربية الى تبني هذا المفهوم من السيادة، كما ان مبدأ (مورنو) الذي دعى اليه الرئيس الامريكي

عام ١٨٢٣ كان من اجل عدم تدخل الدول الاوروبية في دول القارتين الامريكيتين[١١] وتصريحه بان الامريكيتين للامريكيتين، ولذلك اصبح هناك مفهومان للسيادة هما مفهوم السيادة الداخلية و السيادة الخارجية وكلاهما في اطار المفهوم التقليدي للسيادة.

لقد ارتكز مفهوم السيادة على اساس فلسفي وهو أن الامة هي مصدر السيادة، في حين ذهب اخرون الى ان الشعب هو مصدر السيادة(lasouverainete populare)[١٢] وقد مثل هذا المفهوم التقليدي المعنى المطلق للسيادة الذي يرتكز على خصائص متعددة من اهمها هو ان الشعب هو صاحب السيادة، وهذا ما اشارت اليه وثيقة اعلان حقوق الانسان التي اقرتها الجمعية الوطنية في فرنسا عام ١٧٨٩ في المادة الثالثة والتي نصها (الامة هي مصدر كل سيادة ولا يجوز لاي فرد او هيئة ممارسة السلطة الا على اعتبار انها صادرة منها)[١٣]، كما تبنّى الدستور الفرنسي الصادر في ٣ ايلول \ سبتمبر ١٧٩١ في الباب الثالث \ الفقرة ١,٢ منه على ان (السيادة وحدة واحدة غير قابلة للانقسام ولا للتنازل عنها و لا للتملك بالتقادم وهي ملك للامة)، (وان الامة هي مصدر السلطات)[١٤]، ثم تطور مفهوم السيادة فيما بعد من معناه التقليدي الى معاني ودلالات اخرى اختلفت الى حد ما عن ذلك المفهوم القديم ولاسيما بعد ما شهده النظام الدولي من تحولات وانقسامات ولا سيما بعد الحرب العالمية الثانية وفي حقبة الحرب الباردة والصراع مابين الغرب والشرق، وما أقتضته مصالح الدول العظمى، فقد طرح الرئيس السوفيتي السابق بريجينيف ما عرف (بمذهب بريجنيف) بعد احداث تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ والذي قال (بالسيادة المحدودة)[١٥] بالنسبة للعلاقات بين دول الكتلة الاشتراكية ، فالمصلحة العليا لهذه الكتلة تحد من سيادة الدول المنضوية تحت لوائها ولا يجوز لاية دولة اتخاذ مواقف منفردة تحت ذريعة انها دولة ذات سيادة، وعليه ظهر المفهوم النسبي للسيادة، كما ان ظهور المنظمات الدولية كفاعل اساس في التنظيم الدولي مثل الجمعية العامة للامم المتحدة وكذلك المنظمات الاقليمية وما صدرت عنها من قوانين فيما يتعلق بحقوق الانسان قد غيرت من مفهوم السيادة،

واصبحت السيادة ليست مطلقة وانما هي نسبية ما دام هناك قانون يصدر من تلك المنظمات تخضع له الدول الاخرى ولاسيما فيما يتعلق بحفظ السلم والامن الدوليين[١٦].

لقد تراجع مفهوم السيادة كثيرا، ولا سيما بعد نهاية الحرب الباردة و الاعلان عن إمكانية التدخل الدولي للاغراض الانسانية، وصدرت في ذلك قرارات من مجلس الامن الدولي الزمت الحكومات بضرورة الانصياع لقرارات المجتمع الدولي كالقرار رقم ٦٨٨ الصادر من مجلس الامن عام ١٩٩١ حول حق حماية الاكراد في العراق، وقرار مجلس الامن رقم ٧٩٤ الصادر بالاجماع من مجلس الامن في ٣ ديسمبر \ كانون الاول عام ١٩٩٢ حول التدخل في الصومال وكذلك القرارات الدولية المتعلقة بيوغسلافيا عام ١٩٩٩[١٧].

لقد كان الانفراد الامريكي–كقطب عالمي مهيمن بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في كانون الاول \ ديسمبر عام ١٩٩١، والاعلان عن قيام نظام عالمي جديد من قبل الرئيس الامريكي جورج بوش الاب الاثر البالغ في تغييّر مفهوم السيادة ولا سيما بعد التدخلات الامريكية وظهور الحروب و الازمات الداخلية في كثير من الدول والذي ترافق مع طرح مفهوم العولمة بابعادها السياسية القائمة على الديمقراطية الليبرالية، والعولمة الاقتصادية القائمة على فتح الحدود والاسواق، والعولمة الثقافية القائمة على الانموذج الغربي–الاثر البالغ على تآكل مفهوم السيادة، مما اصبحت الكثير من الدول في العالم الثالث ومن ضمنها الدول العربية والاسلامية في مواجهه تهديدات العولمة وتأكل مفهوم السيادة الوطنية [١٨].

أمّا مايتعلق بمفهوم الامن وعلاقته بمفهوم السيادة ،فهناك علاقة كبيرة بين المفهوم التقليدي والمفهوم الحديث للسيادة وبين مفهوم الامن، فقد ارتبط مفهوم السيادة بقدرة الدولة على تحقيق الامن لمواطنيها سواء داخلياً بخضوع الجميع لسلطة القانون، او خارجيا بمنع اية قوى اخرى من تهديد امن الدولة والمجتمع، وقد شهد النظام الدولي تطورات كبيرة وتحولات في مجال القوة التي تهدد تلك الدول، ولذلك تعددت

التهديدات الامنية واختلفت باختلاف القوة المستخدمة كان تكون قوة تقليدية او قوة بايولوجية او نووية او غيرها، ولذلك تعددت وتنوعت مجالات حفظ الامن، وأصبح هناك ترابط قوي بين المفهومين، وانه لايمكن أن يتحقق أحدهما من دون تحقق الاخر.

المطلب الثاني: الانظمة الشمولية ومبررات التدخلات الدولية

لقد تزايد عدد الدول القومية المستقلة في اوروبا، ولاسيما في القرن التاسع عشر، والذي سمي بقرن الايديولوجيات القومية[١٩]، قد عزز ذلك من مفهوم السيادة الذي دافع عنه المفكرون الغربيون، ولكن المفارقة الكبرى ان تلك الدول التي عززت من سلطتها وسيادتها في القارة الاوربية، قد توجهت نحو الشعوب في خارج القارة الاوروبية، وانتهكت حرياتها وسيادتها واستعمرتها لعقود طويلة من الزمن وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث ازدادت حركات التحرر الوطنية المطالبة بالاستقلال والسيادة الوطنية ،وكانت حركات الاصلاح الديني (او الحركات الإسلامية) من بين اهم الحركات التي طالبت بالاستقلال وطرد القوى الاجنبية وسيادة الشعوب وتحررها من السيطرة الاجنبية والتبعية للغرب المستعمر[٢٠].

كانت الدول المستعمرة قد برت لاحتلالها للدول الاخرى من خارج القارة الاوربية ومن بينها الدول العربية والاسلامية، بان شعوبها غير مؤهلة لادارة نفسها بنفسها، ولابد من تاهيلها لتكون قادرة على ذلك—وهو تبرير غير واقعي وغير صحيح وانما كان الهدف الحقيقي هو استغلال ثروات تلك الدول–، ولذلك أصدرت عصبة الامم المتحدة قراراتها بالانتداب لتلك الدول، وهو غطاء قانوني لاستعمار تلك الدول ونهب خيراتها وكما جاء في المادة (٢٢) من ميثاق عصبة الامم[٢١]، ثم كانت الحقبة التي تلت الاستعمار بسبب تزايد حركات التحرر الوطني[٢٢] والتي برزت على اثرها في معظم تلك الدول حكومات شمولية ، وكانت معظم تلك الانظمة موالية للاستعمار أو على الأقل غير قادرة عن الخروج الكامل من دائرة نفوذه وتأثيره وسيطرته، وقد حظِيت بعض تلك الأنظمة بدعم القوى الغربية، وكانت لاتسمح بنشاط سياسي معارض في

الداخل، وإن سمحت بذلك فيكون على الأغلب أما إعلامياً لتوحي لقوى المعارضة في الداخل ودول الخارج بأنها تسمح للحريات السياسية، أو أنها تسعى (لسحب البساط) من المعارضة السياسية سواءً في الداخل أو الخارج، أو لأيهام الرأي العام الداخلي والخارجي بانها تسمح بالتعددية السياسية وقوى المعارضة، وهذا ما جرى واقعياً في العقد الأخير من القرن العشرين، وقد دخلت تلك الانظمة بصراعات طويلة وعنيفة مع قوى المعارضة، وكانت للدول العربية القسط الاكبر من تلك الصراعات، فقامت تلك الانظمة بعسكرة أجهزة الدولة وزيادة الاجهزة القمعية، وقد تزامن مع ذلك تحولات كبيرة في مفهوم السيادة الوطنية، إذ تحولت من مفهومها التقليدي الى المفهوم الحديث للسيادة[٢٣] ومايرتبط بها من مصطلحات كالامن او ما تتطلبه من تحقيق التنمية.

لقد شهد العالم بعد نهاية الحرب الباردة وهيمنة الولايات المتحدة الامريكية تغييرات كثيرة في مفاهيم السيادة ، ذلك الفهوم الذي ارتبط بالتغيّر في مفهوم الامن، اذ اصبح الامن لايتعلق فقط بامن الدولة وسيادتها وسيطرتها الداخلية، وانما بالامن المجتمعي ككل، وكانت العولمة بأبعادها الاقتصادية والثقافية والسياسية والعسكرية من أهم المؤثرات على مفهوم الامن وسيادة الدولة[٢٤]، كذلك التطور الكبير في وسائل الاعلام ومن ثم ظهور شبكات التواصل الاجتماعي أضعف كثيرا من المفهوم التقليدي للسيادة، وجعل الانظمة السلطوية غير قادرة على عزل شعوبها عن الرأي العام العالمي والمجتمع الدولي، ولذلك تسبب اصرار تلك الحكومات على سياساتها القمعية الى اعطاء المبررات فيما بعد الى التدخلات الدولية كما حصل في العراق عام ١٩٩١ وعام ٢٠٠٣، وفي يوغسلافيا والصومال وغيرها، وان كانت بطرق ووسائل مختلفة.

شكل رقم (٢)

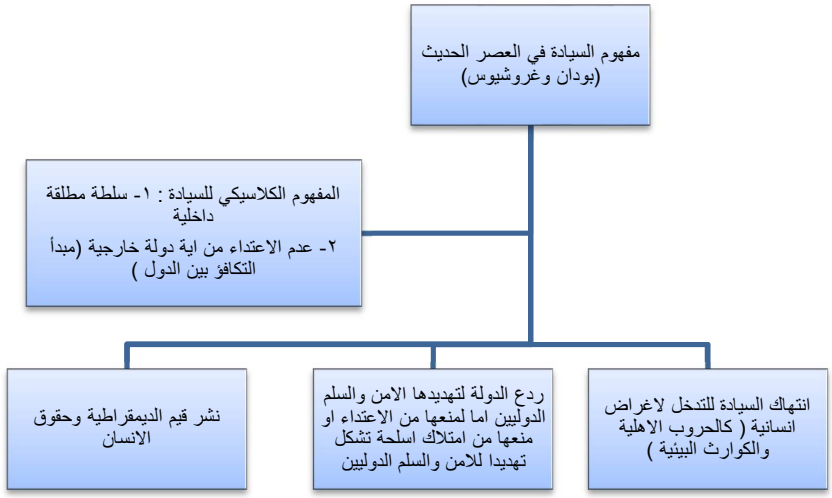

المخطط من أعداد الباحث

كانت الاهداف المعلنة للولايات المتحدة الامريكية بعد نهاية الحرب الباردة – كقوة عالمية منفردة مهيمنة على النظام الدولي– قد توضحت بطروحات فكرية، واهمها ماطرحه فرانسيس فوكوياما حول نهاية التاريخ وسيادة القيم الليبرالية المتمثل باقتصاد السوق ونشر مبادئ الديمقراطية، وقد انفردت الولايات المتحدة في كثير من قراراتها ولم تراعي اولويات المجتمع الدولي ولا القرارات الدولية في كثير من قراراتها، وتوضح للمجتمع الدولي ان الهدف من وراء الكثير من تلك القرارات هو المصالح الذاتية، فقد اشار الكاتب د.ريوف في مقال له في مجلة (world policy journal) بان التدخلات الامريكية لاغراض انسانية في الدول كالصومال ورواندا كانت غير ناجحة[٢٥]، وكذلك تجاهلت الولايات المتحدة الامريكية ميثاق الامم المتحدة الذي يرفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى دون موافقة مجلس الامن وقرارات الامم المتحدة[٢٦]، واصبحت تلك القرارات والاجراءات التي قامت بها منفردة بمثابة تهديد للامن والسلم الدوليين وليس لحفظهما، اذ أن الأمن المجتمعي لأية دولة يمثل الهدف الأسمى والأهم–والذي من المفترض او من الواجب–ان يسعى الى تحقيقه النظام

السياسي القائم في تلك الدولة، والأمن الاجتماعي او المجتمعي له ابعاد متعددة ومترابطة لا ينفك بعضها عن البعض الآخر كالأمن السياسي والأمن الاقتصادي والأمن الثقافي وغيرها، وان التدخل العسكري الاجنبي هو تهديد صريح لكل تلك الابعاد او المستويات، وقد تزامن ذلك باستخدام الولايات المتحدة الامريكية القوة ضد العراق ويوغسلافيا واستعراض القوة العسكرية في مضيق تايوان[٢٧] وتوسيع حلف شمال الاطلسي باتجاه اوروبا الشرقية وتهديد الامن القومي لروسيا الاتحادية والصين، واسقاط حكومات في هاييتي وبنما والتدخل في الصومال ورواندا وتصنيف الدول الى اعداء واصدقاء وغيرها من السياسات المرفوضة عالميا، والتي تزايدت ردود الافعال تجاهها مما تسبب فيما بعد بمواجهة مع قوى غير رسمية معها اطلق عليها الحرب اللامتماثلة، اي حرب غير متكافئة بين دولة من جانب وتنظيمات خارج اطار الدولة كالحال في الارهاب الدولي وهجماته المتلاحقة.

المطلب الثالث: توظيف القوى الكبرى لمفاهيم حقوق الانسان بوساطة الاعلام ومنظمات المجتمع المدني

لقد كانت مرحلة توظيف مفاهيم حقوق الانسان عن طريق الاعلام ومنظمات المجتمع المدني مرحلة متأخرة تاريخيا عن مراحل قد سبقتها في تحقيق السيطرة أو الهيمنة، فكانت المراحل الأولى هي مراحل الاحتلال ونشر القواعد العسكرية، فقد توسعت القواعد العسكرية الامريكية بشكل كبير وواسع في مختلف قارات العالم ، وفي مطلع القرن الحادي والعشرين كانت هنالك حوالي ٣٩٥ قاعدة عسكرية ضخمة، فضلا عن قواعد اخرى منتشرة في اكثر من ٣٥ دولة[٢٨]، والواقع انه بالرغم من كثرة تلك القواعد العسكرية والهيمنة الامريكية، الا أنَّ النظام العالمي الجديد قد شهِد تهديدات متنوعة، وكان من بينها ان الدول ذات الانظمة الشمولية والحليفة للولايات المتحدة الامريكية قد عززت من قبضتها علي السلطة وانتهاكاتها لحقوق الانسان[٢٩]، وان شعارات نشر

القيم الديمقراطية وحقوق الانسان لم يكن لها اي اثر على ارض الواقع في تلك الدول ، كما زادت التهديدات للمجتمع الدولي وكان من بينها الارهاب الذي تسبب باستهداف الامن والاستقرار الدوليين ولا سيما الهجمات الارهابية على الولايات المتحدة الامريكية في ١١ أيلول/ سبتمبر٢٠٠١، مما دفع الولايات المتحدة الامريكية الى المزيد من التدخل، مبررة تلك التدخلات بانها ضرورية لتحقيق الامن والسلم الدوليين[٣٠]، وكان يتوجب عليها لتحقيق ذلك محاربة الارهاب ومعالجة اسبابه وبواعثه.

لقد كانت من بين الأسباب الرئيسة لتصاعد الإرهاب–بحسب الرؤية الامريكية–هو غياب الديمقراطيات بسبب الانظمة السلطوية الدكتاتورية ، وهذا ما يتطلب المزيد من التدخل الدولي لتحقيق ذلك الغرض مما تسبب بتراجع مفهوم السيادة كثيرا، فكانت هناك الحملة الدولية لمكافحة الارهاب والتي تسببت وخلال مدة قصيرة الى التدخل العسكري المباشر واسقاط الحكومات القائمة في افغانستان والعراق عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٣ على التوالي، والاعلان على المساعدة في دعم الحكومات في تلك الدول بشرط تبنيها للاصلاحات السياسية وتبني الديمقراطية، والتهديد باستهداف دول اخرى بحجة دعمها لذلك الارهاب، او انتهاكاتها لحقوق الانسان وعدم تبنيها لمبادئ الديمقراطية، ومن المفارقات في تلك الحملة الامريكية انها تزامنت مع صدور قرارات وتشريعات في داخل الولايات المتحدة الامريكية لتقييد الحريات والمراقبة على المواطنين من جانب[٣١]، وازدواجيتها في التعامل مع الدول الحليفة لها والتي تتميز بنظم سياسية تقليدية شمولية غير ديمقراطية من جانب آخر، مما جعل تلك الدعوات غير صادقة لدى المجتمع الدولي.

لقد شهدت الحقبة الزمنية التي تلت أحداث ١١ أيلول /سبتمبر عام ٢٠٠١ وما قامت به الولايات المتحدة الامريكية من سياسات عالمية رفضا متزايدا وسخطا شعبيا كبيرا على مستوى العالم بما فيها أغلب حلفائها، وكان من بين أهم الاسباب هو عدم مصداقيتها في شعاراتها التي رفعتها حول نشر قيم الديمقراطية وحقوق الانسان، فقد

قامت الولايات المتحدة الامريكية بمساندة ودعم حلفائها التقليديين كالمملكة العربية السعودية على الرغم من انها تنتهك حقوق الانسان وتقيد الحريات[٣٢]، وهذا ما أشار اليه فيليب بولوبيون مدير الامم المتحدة في (هيومن رايتس– **human rights**) الى المضايقات التي تتعرض لها الامم المتحدة من قبل الولايات المتحدة الامريكية من أجل منع ادانة المملكة العربية السعودية بما يجري حول أطفال اليمن من اعاقة وموت بسبب الحرب[٣٣]، فضلاً عن أطراف أخرى كانت قد تسببت بتلك المأساة.

لقد كان أمام تراجع المقبولية العالمية للولايات المتحدة الامريكية لدى الكثير من دول العالم، سبباً لدفعها الى التفكير بأدوات ووسائل أخرى لأجل الاستمرار في حفظ مصالحها، ولذلك طرح عدد من المفكرين والباحثين الامريكيين مصطلحات جديدة في العلاقات الدولية، تتلائم مع ما يشهده العالم من تغيّرات ولاسيما في مجالات الاتصالات والمواصلات والتقنيات التكنلوجية المتطورة في مجال الاعلام، وكان من بين تلك الوسائل:

١– اشار الباحثون الى ان هناك تحولات يشهدها العالم في مجال القوة، وعلى الولايات المتحدة الامريكية توظيف كل تلك الوسائل لتحقيق أهدافها ، وهذا ما يتطلب عدم الاعتماد على المفاهيم التقليدية للقوة لانها أصبحت غير مجدية بالكامل، إذْ طرح جوزيف ناي مفهوم القوة الناعمة بدلاً عن القوة التقليدية الصلبة، ثم مفهوم القوة الذكية التي تعتمد الاثنين معا لتحقيق مصالح الولايات المتحدة الامريكية[٣٤].

شكل رقم (٣)

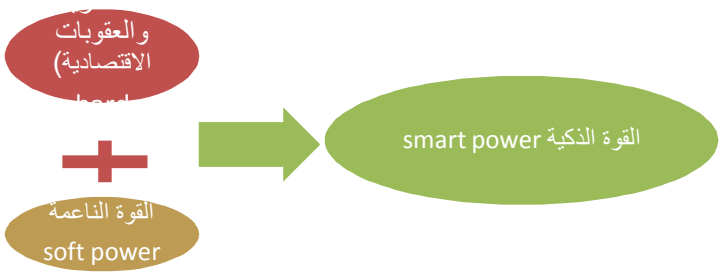

الشكل من إعداد الباحث

توظيف الاعلام كأحد أدوات القوة الذكية كسلاح فعال ومهم في تحقيق مصالح الولايات المتحدة الامريكية، مع الاشارة الى ان هناك هيمنة امريكية على وسائل الاعلام، إذ حاول الاعلام تسويق الشعارات الامريكية بانها تقف الى جانب الشعوب لتحقيق مصالحها لنيل حريتها وتحقيق اهدافها في التنمية الاقتصادية والسياسية، وقد تم توظيف كل تلك الوسائل الحديثة في الازمات التي مرت بها الدول في المنطقة العربية والاسلامية، والتي كان آخرها الحركات الاحتجاجية التي شهدتها الدول العربية وما عُرف بـــ(ربيع الثورات العربية)[٣٥] في بدايات عام ٢٠١١ في تونس واليمن وليبيا ومصر وسوريا وغيرها من دول المنطقة، والتي يعزو البعض الى ان اسباب تلك الانتفاضات او الثورات كانت داخلية وخارجية في آن واحد[٣٦] بفعل تلك التحولات الدولية.

٢- لقد كانت المصالح الامريكية هي الدافع الاول لسلوك الولايات المتحدة الامريكية في سياساتها في المنطقة العربية والاسلامية، وكانت شعارات الديمقراطية وحقوق الانسان ما هي الا وسائل تتبناها او ترفضها الولايات المتحدة الامريكية في حال حققت اهدافها، وقد اكّد الباحث (فرانسيسكو كافاتورتا) بأن "القوى الكبرى قد تقبل اي نظام في المنطقة بغض النظر عن ديمقراطيته او سلطويته، ما دام هذا النظام

سيلتزم بخمسة اهداف استراتيجية بالنسبة للغرب، هي: الحفاظ على امدادات وتدفق الطاقة، ومواجهة (التمردات) من قبل التيارات والقوى الاسلامية، وتحرير الاقتصاد، وتقييد الهجرة، والسلام مع (اسرائيل) او عدم معارضتها على اقل تقدير"[٣٧]، ولذلك دفعت تلك المصالح السلوك الامريكي الى الازدواجية في التعاطي مع مطالبات الشعوب بالديمقراطية وحقوق الانسان والتي رفعتها كشعار واستهدفت من خلالها امن واستقلال وسيادة تلك الشعوب، ولذلك السبب قامت الولايات المتحدة بدعم دول ذات انظمة تقليدية أو شمولية كونها حليفة لها كالحال في دعمها للمملكة السعودية ومصر وغيرها، وفي الوقت نفسه تهديدها لدول اخرى ذات انظمة مشابهة عندما قامت بدعم قوى المعارضة للانظمة السياسية غير الحليفة لها، وبوسائل وآليات متعددة ومختلفة كالاعلام وغيره، فقد اشارت وثائق وكيليكس بأن الولايات المتحدة الأمريكية قدمت تمويلاً بشكل سرّي لجماعات المعارضة السورية الذي قُدِّرَ للمدّة من (٢٠٠٥-٢٠١٠) بما يعُادل (١٢) مليون دولار تضمنت (٦) ملايين دولار لتلفزيون (بردى) المعارض الذي بدأ بثه من لندن في أبريل/نيسان عام ٢٠٠٩ ، ومايؤكد ذلك أيضاً ماصرح به وزير الدفاع الأمريكي (ليون بانيتا) خلال جلسة إستماع بمجلس الشيوخ في ٧ مارس/أذار عام ٢٠١٢ وذلك بتخصيص مبلغ (١٠) ملايين دولار للمساعدات الأنسانية لمساعدة الشعب السوري[٣٨]، وفي الوقت ذاته رفضت الولايات المتحدة الديمقراطية التي تأتي بنظام سياسي لا يحفظ المصالح الامريكية، وقد نشر الكاتب (جريجوري جوس) مقالاً بمجلة الشؤون الخارجية الامريكية (foreign Affair) تساءل فيه عن قدرة الديمقراطية على ايقاف الارهاب واجاب بأنّه حتى لو تحققت الديمقراطية في الشرق الاوسط فإنها قد تُنتِج حكومات لا تضمن المصالح الامريكية ولا تدفع بعملية السلام مع اسرائيل ولا تضمن تدفّق النفط، وقد حذّر بأنّ الديمقراطية سوف تُنتج حكومات اسلامية اقل استعداداً للتعاون مع الولايات المتحدة من الحكام المُسلّطين[٣٩].

٣- لقد استخدمت القوى العظمى والكبرى وسائل مختلفة لتحقيق غاياتها وكانت تلك الغايات قائمة على انتهاك السيادة لتلك الدول بحجة نشر قيم الديمقراطية وحقوق الانسان ،كما ان مفهوم القوة قد شهد تحولات كبيرة مهمة، واصبحنا امام النوع الرابع او ما يسمى بالجيل الرابع للقوة وهو القوة الافتراضية وان هذه القوة قائمة على وسائل تختلف عن الوسائل التقليدية وتعتمد التقنية الالكترونية المعتمدة على وسائل التواصل الاجتماعي للتأثير في الرأي العام المجتمعي من اجل القبول بالشعارات التي ترفعها تلك القوى، كما كانت هناك هيمنة للولايات المتحدة الامريكية في هذا المجال مشابهة تماما لهيمنتها في مجال الانواع الثلاث الاخرى من القوة، ومن ثم اصبحت الشعوب ولاسيما الدول العربية والاسلامية تحت تأثير تلك الأنواع الجديدة من القوة، مما شكل نوعا جديدا من التهديدات لامنها وسيادتها.

٤- لقد انتهجت القوى الكبرى و من بينها الولايات المتحدة الامريكية طرقا واساليبا متعددة للتغطية على تلك الازدواجية في السلوك ما بين الشعارات التي اعلنتها وما بين الاهداف الحقيقية التي تسعى الى تحقيقها، وكان من بين تلك الاساليب، اسلوبين او طريقتين اثرتا كثيرا في تضليل الرأي العام لشعوب العالم الثالث او ما تسمى (بدول الجنوب) وتسببتا بانتهاك سيادة تلك الدول، وهما:

أ- الهيمنة الغربية على وسائل الاعلام

ب- توظيف منظمات المجتمع المدني كوسيلة للهيمنة.

و يمكن توضيح ذلك وكما يأتي

١- الاعلام كوسيلة مهمة لخرق السيادة الوطنية وتحقيق الهيمنة

يعد الاعلام من بين القوى الناعمة التي استخدمتها الولايات المتحدة الامريكية في استراتيجياتها العسكرية واهدافها المدنية، وقد قامت الولايات المتحدة الامريكية بتوظيف ذلك الاعلام في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية[٤٠]، وقد كان للاعلام تأثيرا كبيرا منذ العصور القديمة في اوقات السلم والحرب، ولكن زاد تأثيره بفعل التطور الكبير في المجال العلمي والتكنلوجي، فقد كانت وكالة رويتر (والتي تأسست في بريطانيا عام ١٨١٥) من بين اهم المصادر الدولية للمعلومات في الوقت الحاضر، وانها تبث في اليوم الواحد حوالي مليون ونصف المليون كلمة الى جميع وسائل الاعلام المختلفة في العالم[٤١] كما ان هناك صحف امريكية كصحيفة نيويورك تايمز وصحيفة واشنطن بوست وشبكات اعلامية اخرى كشبكة (CNN) كان لها تأثير كبير في دعم سياسات الولايات المتحدة الامريكية، وقد وصفت رئيسة وزراء بريطانيا الاسبق مارغريت تاتشر قناة الـــCNN بانها تمثل المقعد السادس في مجلس الامن، وقد كانت هناك هيمنة اعلامية كبيرة للولايات المتحدة الامريكية حيث انها تغطي القارتين الامريكيتين، وتتحكم بشركات ومؤسسات اعلامية كبيرة، وقد اشارت صحيفة الوطن السعودية بدراسة اعدها الكاتب الامريكي (ديفيد ديوك) في ٢٨\ ١٠ \٢٠٠١ بأن ملكية الاعلام الامريكي بضخامته وتنوعه تعود نسبة كبيرة من ملكيته لرجال اعمال يهود، كما ان هناك سيطرة ليهود موالين لاسرائيل على الاعلام الامريكي فضلا عن سيطرته على دور السينما و غيرها[٤٢]، كما ان هناك مؤسسات امريكية ضخمة تسيطر على وسائل الاعلام كمؤسسة (بتوهاوس) التي تمتلك ١٢ قناة تلفزيونية و٨٧ محطة فضائية و٢٤ مجلة ٢٦ صحيفة يومية، كما ان هناك اكثر من ٢٠ شركة امريكية تسيطر على اغلب وسائل الاعلام كشركة (HBO) وشركة (VIACOM) وشركة (ISNEY) وشركة (NBC) وشركة (NSBC)[٤٣]، وهناك شبكات اعلامية اخرى كثيرة ، والملاحظ ان التطورات الاخيرة في وسائل الاعلام وانتشار الفضائيات في العقد

الاول من القرن الحادي والعشرين قد عزز تلك الهيمنة الاعلامية ، وحتى القنوات الفضائية المحلية الرسمية في الكثير من الدول العربية والاسلامية فانها تخضع لشروط وقيود ومحددات وسياسات القوى العظمى، وانها تهدد بالعقوبة او الغلق في حال مخالفتها او تبنيها سياسات تعارض اهداف وسياسات القوى العظمى، مما جعل شعوب العالم امام هيمنة اعلامية واسعة، واصبح الراي العام يتاثر كثيرا بذلك الاعلام.

ب– منظمات المجتمع المدني كوسيلة ميدانية من وسائل خرق السيادة الوطنية

هنالك تعريفات متعددة لمنظمات المجتمع المدني، الاّ ان جميع تلك التعريفات تشير الى معاني متقاربة وتعني بمجملها أنها نشاط مجموعات منظمة لتحقيق أهداف اجتماعية[٤٤]، ولذلك تعرف بانها"[٤٥] عبارة عن جمعيات يقوم بانشائها عدد من الاشخاص، وتقوم هذه الجمعيات على نصرة قضية مشتركة وتشمل نشاطاتها العديد من المنظمات غير الحكومية و النقابات العمالية و المنظمات الدينية والخيرية والنقابات المهنية، وجميع مؤسسات العمل الخيري" او هي "عبارة عن مجموعة من المؤسسات والمنظمات التطوعية غير الربحية وغير الاجبارية، والتي تلعب دورا مهما بين الدولة من جهة وبين المجتمع من جهة اخرى لتحقيق فائدة المجتمع والمواطن وتحقيق السلام والاستقرار والتكامل الاجتماعي"[٤٦]، وعلى الرغم من تنوع منظمات المجتمع المدني الا انها تشترك في سمة مهمة وهي استقلالها عن القطاعين الحكومي و الخاص من حيث المبدأ على الاقل اولاً، والسمة الاخرى انها تحتاج الى نظام او بيئة ديمقراطية لانجاز عملها، اذ لابد لها من غطاء قانوني يتيح لها العمل بحرية، وان الهدف الاساس لمنظمات المجتمع المدني هو ان تكون واسطة بين الحكومة والشعب، وانها الوسيلة المهمة للمطالبة بحقوق المجتمع المتنوعة.

إنَّ منظمات المجتمع المدني ليست سلبية من حيث المبدأ، كما ان لها دوراً مهماً في ترشيد السياسات الحكومية من خلال مطالباتها بحقوق المجتمع كونها تمثل الوسيط بين الحكومة والشعب، وحالها هنا حال القيم الديمقراطية و حقوق الانسان التي هي بالاساس مطالب انسانية حقّة، وكونها ايضا وسيلة مهمة من الوسائل التي تساعد في

تعزيز تلك القيم والحقوق، وقد تزايدت أعدادها بشكل كبير ومذهل في العالم خلال العقدين الاخيرين من القرن الحادي والعشرين من (٦٠٠٠) عام ١٩٩٠ الى (٥٠٠٠٠) عام ٢٠٠٦، الى (٩٠٠٠٠٠) منظمة عام ٢٠١٢ [٤٧].

تبرز الاشكالية في منظمات المجتمع المدني– حالها حال شعارات الديمقراطية وحقوق الانسان _ بانه يتم توظيفها من قبل القوى المهيمنة كوسيلة من الوسائل الاخرى التي لاتقل خطرا في انتهاك السيادة لدول وشعوب العالم ومن بينها الشعوب العربية والاسلامية، حيث ان الدعم الخارجي الكبير و الواسع الانتشار لمنظمات المجتمع المدني من قبل القوى الكبرى قد تسبب في جعل اهداف عدد كبير من تلك المنظمات غير واقعياً وغير صحيحاً، اذ أُنيط بها دورا مهما هو التأثير القريب والميداني على الرأي العام المجتمعي، وتهيئة الراي العام المجتمعي للشعارات والاهداف التي تعلنها القوى الكبرى[٤٨]. ومن بينها الولايات المتحدة الامريكية والتي استغلت تلك المنظمات مثل الصندوق الوطني للديمقراطية، وبيت الحرية وقامت بادارتها من قبل اشخاص يتلقون تعليماتهم وتدريباتهم من الولايات المتحدة الامريكية وتحديدا السفارة الامريكية الموجودة في الدول التي تُنشئ فيها فروع لتلك المنظمات[٤٩]. وهناك دلائل أو مؤشرات ميدانية كثيرة تشير الى دور القوى الكبرى في توظيف منظمات المجتمع المدني لتحقيق اهدافها، متسببة بذلك بتهديد الامن المجتمعي وخرق سيادة الدولة من خلال تلك المنظمات، فقد اتهمت سلطات التحقيق المصرية اربع منظمات امريكية هي المعهد الجمهوري الدولي، والمعهد الديمقراطي الوطني، وبيت الحرية والمركز الدولي الامريكي للصحفيين باختراق القوانين المصرية وممارسة اعمال سياسية وليست حقوقية ودفع اموالاً لشخصيات وجِهات مصرية وفقاً لما اعلنه قاضيا التحقيق في القضية اشرف العشماوي وسامح ابو زيد في ٨ شباط/فبراير عام ٢٠١٢، كما اعلنت وزيرة التخطيط والتعاون الدولي (فايزة ابو النجا) في كلمة لها أمام لجنة حقوق الانسان بمجلس الشعب بخصوص ازمة التمويل الاجنبي لمنظمات المجتمع المدني[٥٠] منذ

مارس/آذار وحتى يونيو/تموز عام ٢٠١١ اذ بلغ التمويل خلال ٤ سنوات (من ٢٠٠٦ الى ٢٠١٠) مبلغ (٦٠) مليون دولار[٥١]، اما في العراق كأنموذج عملي تطبيقي لمنظمات المجتمع المدني فقد شهد العراق بعد سقوط النظام عام ٢٠٠٣ تأسيس العديد من منظمات المجتمع المدني، والواقع ان الداخل العراقي لم تكن لديه معرفة تامة بأهداف وطبيعة عمل تلك المنظمات بعدّها تجربة حديثة على المجتمع العراقي، وقد قامت سلطة الحاكم المدني في العراق بدعم تأسيس تلك المنظمات، وتم تشكيل وزارة خاصة في الحكومة العراقية المؤقتة عام ٢٠٠٤ بأسم (وزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني)، ثم تطورت بعد ان كانت التجربة الديمقراطية في العراق في بداياتها عندما تم التصويت على الدستور العراقي الجديد عام ٢٠٠٥، إذ نصت عدد من مواد الدستور العراقي على الحق في تشكيلها[٥٢]، وقد تم حل تلك الوزارة وتشكيل هيئات مستقلة ترتبط بالأمانة العامة لمجلس الوزراء، وقد كان المجتمع العراقي بحاجة ماسة لمثل هكذا مؤسسات تدعم التجربة الديمقراطية، وتعزز من ثقافة التعايش السلمي والمشاركة السياسية بعد عقود طويلة من الحكم الشمولي الدكتاتوري، وقد إزداد عددها بشكل ملفت للنظر حتى تجاوزت (١٠٠٠٠) منظمة على بعض التقديرات، وعلى الرغم من الحاجة الماسة لتأسيس ودعم تلك المنظمات في العراق، ودورها الاساس في تحقيق التنشئة الاجتماعية الصحيحة القائمة على اسس ثقافية وسياسية وعقائدية واخلاقية وبما يتلائم مع طبيعة المجتمع، الا ان عمل تلك المنظمات لم يكن كما أُريد لها بالفعل، ولاسيما انها تأسست في ظل تواجد قوات الاحتلال الامريكية، اذ ان الولايات المتحدة الامريكية "حاولت جاهدة بعد احتلالها للعراق ان تفرض وجهة نظرها في بناء المجتمع المدني"[٥٣]، كما ان بعض أعضاء تلك المنظمات هم كانوا خارج العراق، ولا سيما في الولايات المتحدة الامريكية وفي بريطانيا وقد خضعوا لتدريبات مباشرة[٥٤] وتمويل مالي من قبل تلك الدول، وقد حاولت الحصول على الدعم الشعبي لها كقوات محررة وليس محتلة، واوكلت ذلك العمل الى تلك المنظمات كونها امدّتها بالمال والخبرة ،وقد أشار

الباحث في شؤون المجتمعات الانسانية والمدنية (روبرت موريل)[٥٥] الى أهم الاهداف التي حاولت القوى العظمى تحقيقها عن طريق منظمات المجتمع المدني وهي:

- الحصول على المعلومات الاستخبارية المهمة للدولة
- وتقوية الجهات السياسية الموالية لتلك القوى ، واضعاف كل جهة سياسية لاتقبل او تعارض سياساتها ، حتى لو كانت على حساب مصالح الشعوب.
- تهيئة كوادر متميزة قادرة على توفير الاستشارات والنصائح التي تحتاجها القوى الكبرى التي تقف وراء دعم تلك المنظمات.
- تهيئة الراي العام الشعبي للقبول والموافقة والدعم للسياسات التي ترغب بها القوى الكبرى، وذلك عن طريق فتح قنوات تواصل شعبية يتم عن طريقها تغيير قناعات الشعب وتوجيه الرأي العام بما يتماشى مع مصالح وتوجيهات وتوجهات تلك القوى.
- توظيف الرأي العام المجتمعي داخليا وخارجيا بما يتلائم مع مصالح القوى الكبرى، ولا سيما في القضايا السياسية والاقتصادية وحتى الثقافية.

لقد أشار الكاتب الامريكي فيليب آجي–والذي كان ضابطاً في المخابرات الامريكية –في كتابه (**Inside the company**) الى الاهداف المخابراتية والسياسية التي تقف وراء الدعم والتمويل الامريكي لمنظمات المجتمع المدني، ودور تلك المنظمات في خدمة الاهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة الامريكية[٥٦]، وقد جرى توظيف اساليب واليات علمية ممنهجة لتحقيق تلك الاهداف، وهذا ما أشار اليه الاستاذ ويليام روبنسون استاذ العلوم السياسية بجامعة كاليفورنيا في كتابه (الصراعات الانتقالية في امريكا الوسطى :الصراعات الاجتماعية والعولمة)،والذي اشار فيه الى دور الولايات المتحدة الامريكية في دول الشرق الاوسط عن طريق خرق منظمات المجتمع المدني[٥٧] عن طريق آليات (تسويق الديمقراطية **Democracy Promotion**) وهذا ما صرحت به وزيرة الخارجية الامريكية الاسبق كونداليزا رايس عام ٢٠٠٨ لنشر

الديمقراطية ودعم المجتمع المدني[٥٨]، وهذا ما اشارت اليه الوثائق السرية المسربة من موقع ويكيليكس عن دور السفيرة الامريكية في مصر مارجريت سكوبي في دعم السفارة لمنظمات تعمل تحت عناوين منظمات مجتمع مدني في مصر، وتدريبها عن طريق مؤسسات كمؤسسة (البيرت اينشتاين) تحت عناوين نشر القيم الليبرالية وحقوق الانسان والمجتمع المدني، وهذا ما جرى وما يجري في العراق ، حيث تقف النخب الفكرية المثقفة عاجزة، ولربما غير عارفة بما يجري من تغييرات مفاجئة في المزاج العام المجتمعي وتوجهاته، وبصورة سريعة ومذهلة ، كما ان عدم نضج التجربة الحزبية في العراق ووجود عدد كبير من الاحزاب الذي تجاوز الـــ(٢٤٠) حزبا وحركة قد أثر كثيرا على تلك المنظمات، فضلا عن ان الاغراء المالي والرغبة في الحصول على المكاسب سواء الاموال او المناصب السياسية من قبل الاشخاص العاملين في تلك المنظمات تسبب في انحراف عمل الكثير من تلك المنظمات، وكانت المخاطر المترتبة على سلوك بعض تلك المنظمات هو:-

١- عدم ايفاء بعض اعضائها المنتمين لها كونها منظمات غير ربحية، إذ كانت هنالك تمويلات من جهات خارجية، وحتى داخلية حزبية لتحقيق أغراض سياسية.

٢- بعض تلك المنظمات عملت وكأنها جهة سياسية- حزبية وليست كمنظمة مجتمع مدني ولاسيما لخرقها أو توجيهها من قبل بعض الاحزاب، او لانَّ بعض مؤسسيها هو هدفهم الربح المادي، او بسبب اغرائهم بالمال السياسي.

٣- عملت بعض المنظمات وبتوجيه خارجي اقليمي ودولي على تشتيت المجتمع وتمزيق هويته الثقافية والدينية، بسبب الاجندات الخارجية الممولة.

٤- هناك أجهزة مخابرات اقليمية ودولية تعمل تحت غطاء المجتمع المدني مما تسببت باثار سياسية واجتماعية سيئة على المجتمع.

٥- السبب الآخر هو المستوى الثقافي والسياسي المتدني لبعض المُنظمّين لتلك المنظمات، مما انعكس سلباً على ادائها لوظائفها.

٦- قامت بعض تلك المنظمات باستغلال العامل الاقتصادي المتردي، والوضع المعاشي السيئ لبعض الاشخاص، دون الالتفات الى جانب الحاجة الانسانية المُلحّة.

٧- كانت هناك سلوكيات غير متوافقة مع المنظومة القيمية والاخلاقية للمجتمع، فيما يتعلق باستغلال المرأة وتحت شعارات المساواة والمطالبة بالحقوق وغيرها، وبما يتنافى مع القيم الانسانية الاخلاقية السائدة في المجتمع.

ولكن على الرغم من كل تلك العوامل أو المؤشرات السلبية ، فان هناك معوقات كثيرة تسببت بعدم قدرة منظمات المجتمع المدني على تأدية مهامها ووظائفها الاجتماعية والانسانية، ومن بينها غياب الامن، وحالة عدم الاستقرار السياسي الداخلي، والاختلافات السياسية والعرقية والاثنية والطائفية التي عانى ويعاني منها المجتمع، وكذلك التدخلات الاقليمية والدولية، كل تلك الاسباب كانت حائلاً دون ان تحقق تلك المنظمات أهدافها، وهذا لاينفي ما قامت به بعض تلك المنظمات من وظائف انسانية، بما يتلائم مع أهدافها ووظائفها الاجتماعية، ولكن تبقى تلك الاشكاليات وتلك المعوقات قائمة، ويبقى لها الاثر الاكبر في انجاز وانجاح وظائفها.

الخاتمة والاستنتاجات:

لقد شهدت دول العالم الثالث في تاريخها الحديث والمعاصر حالة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والثقافي، وكانت هناك اسبابا داخلية وخارجية لتلك الاوضاع غير المستقرة، وكان السبب الداخلي متعلقا بحالة التخلف التي شهدتها شعوب تلك المنطقة في مقابل النهضة التي شهدتها اوروبا وثورتها الصناعية والتطور العلمي والتكنلوجي في تاريخها الحديث والمعاصر، اما السبب الخارجي فقد تمثل بما أفرزته تلك النهضة الاوروبية وثورتها الصناعية من انعكاسات إيجابية وسلبية على العالم، كونها قد تسببت ولعقود طويلة في استعمار تلك الشعوب والهيمنة عليها و محاولة الابقاء على تخلفها، فعانت الشعوب من حقبة الاستعمار المباشر أولاً، ثم تلتها حقبة الانظمة

الشمولية الدكتاتورية والتي كان اغلبها مدعوماً من تلك القوى الاستعمارية لتحقيق مصالحها، وقد دخلت تلك الشعوب في صراعات دائمية مع تلك الانظمة الشمولية لنيل حريتها وتحقيق التنمية الاقتصادية والسياسية الشاملة، وقد تزامن مع ذلك تطورات دولية شهدها العالم كان من بينها انتهاء حقبة الحرب الباردة و الصراع العالمي بعد عام ١٩٩١، وقد تبنت الدول المنتصرة بزعامة الولايات المتحدة الامريكية نشر مبادئ القيم الليبرالية القائمة على الديمقراطية وحقوق الانسان في بعدها السياسي والسوق الحر في بعدها الاقتصادي.

لقد كانت تلك الشعارات او الاهداف التي اعلنتها القوى العظمى في مساندة ومساعدة الشعوب غير حقيقية و غير واقعية، وكانت الاولوية لتلك القوى هو تحقيق مصالحها على حساب حريات الشعوب واستقرارها السياسي وتنميتها، وقد تطلبت تلك الشعارات تغيير في مفهوم السيادة الوطنية من المفهوم الكلاسيكي القديم الى المفهوم القائم على التدخل لاغراض انسانية تحت ذرائع حفظ السلم والامن الدوليين ونشر مبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان ، وذلك باستخدام انواع مختلفة من القوة كالقوة الصلبة والقوة الناعمة والقوة الذكية.

لقد فشلت القوى العظمى ولاسباب كثيرة في فرض تلك القيم بالقوة الصلبة، ومن اهم تلك الاسباب هو عدم جديتها في دعم قيم الديمقراطية ،والازدواجية في التعامل مع الشعوب بما يتلائم مع مصالحها لا مصالح تلك الشعوب ، ولكن بعد ذلك حاولت توظيف القوة الافتراضية المتمثلة بوسائل الاعلام كالقنوات الفضائية ووسائل التواصل الاجتماعي، فضلا عن توظيف منظمات المجتمع المدني لاعادة الهيمنة عن طريق توجيه الرأي العام المجتمعي واقناعه بالشعارات التي تبنتّها القوى العظمى، وكانت المحصلة النهائية هو تكريس هيمنة القوى العظمى على مقدرات الشعوب وعدم مساعدتها في تحقيق غايتها واهدافها، وانما كانت مصالح القوى العظمى هي المحرك وهي الدافع لكل تلك المراحل.

ومن خلال ما تقدم يمكن الإشارة الى الاستنتاجات الآتية:

١- لم تكن اسباب التخلف والانحطاط الفكري والعلمي والثقافي والسياسي في مجتمعات و دول العالم الثالث هي اسباب داخلية فقط وانما كانت وراء ذلك عوامل داخلية واسباب خارجية.

٢- لقد قامت القوى العظمى بتوظيف شعارات نشر القيم الديمقراطية وحقوق الانسان لتكريس هيمنتها والابقاء على مصالحها، ولم يكن هدفها الرئيس هو تحقيق مصالح الشعوب، ولذلك قامت بانتهاك سيادة تلك الدول.

٣- انَّ ما يثبت ذلك الرأي هو الازدواجية التي تعاملت بها القوى العظمى في مجال نشر الديمقراطية وحقوق الانسان، فقد كانت لها تحالفات مع انظمة شمولية قمعية استمرت بدعمها على حساب شعوبها المضطهدة للحفاظ على مصالحها في تلك الدول ولا سيما دول الشرق الاوسط.

٤- ان التحوّل في مفاهيم القوة وتوظيف القوة الافتراضية المتمثلة بالهيمنة الغربية على وسائل الاعلام والتواصل الاجتماعي جاء لتكريس الهيمنة وتوجيه الرأي العام للشعوب بما يتلائم مع حفظ مصالح القوى العظمى.

٥- لقد قامت القوى العظمى بأساليب متعددة لخرق السيادة الوطنية وحفظ مصالحها داخل تلك الدول، ومن بين تلك الوسائل توظيف منظمات المجتمع المدني ودعمها بما يتلائم وتوجهات ومصالح تلك القوى.

٦- ان المشكلة ليست في مبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان، ولا في منظمات المجتمع المدني، ولا في التطور التكنلوجي والعلمي في وسائل التواصل الاجتماعي، وانما في التوجيه أو التوظيف السيء من قبل القوى المهيمنة لتلك المفاهيم لتحقيقها وحرفها عن مسارها الا لتحقيق مصالحها، وهذا ما حدث في الواقع لكثير من الدول كالعراق وسوريا ومصر وغيرها من الدول العربية والاسلامية.

٧- و اخيرا ان الاستقرار السياسي والاقتصادي والثقافي لأي مجتمع من المجتمعات لا يمكن ان يتحقق بالاعتماد الكلي على الخارج، ولاسيما اذا كانت هناك مصالح لقوى الخارج تسعى الى تحقيقها في تلك الدول، كأن تكون مصالح اقتصادية او ثقافية او آيديولوجية او حتى سياسية، وان التنمية السياسية والاقتصادية و الثقافية يجب ان تتحقق بخطين متوازيين هما الاعتماد على الذات اولاً ، والانفتاح الواعي و الحذر على الخارج و عدم الانخداع بالشعارات التي تبنتها القوى العظمى، والتي كان الهدف من ورائها هو تحقيق مصالحها، وبعبارة أدق ان الوعي والخلاص من التبعية والافادة من التجارب والاعتماد على الذات هي الوسيلة الافضل للخلاص من التخلف وتحقيق التنمية بكل اشكالها وتحقيق الرفاهية للمجتمعات، فضلاً عن تحقيق الامن والسيادة واللذان هما مفهومان مترابطان.

الهوامش:

[١] مصطفى النشار ، فلاسفة أيقضوا العالم ، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٦، ص ٢٤١

[٢] قحطان احمد الحمداني، المدخل الى علم السياسة، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠١٢، ص ٦٠.

[٣] http:// www.almaany.com

[٤] هاشم بن عوض بن احمد ،سيادة الدولة بين مفهومها التقليدي وضاهرة التدويل ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق ، جامعة الشرق الاوسط ، الاردن ، حزيران ٢٠١٣ ، ص ٢٥

[٥] قحطان احمد الحمداني ، مصدر سبق ذكره ص ١٦٨.

[٦] جورج سباين ،تطور الفكر السياسي ، ترجمة راشد البرواري ، القاهرة :الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠١٠ ، ج ٣ ، ص٨١

[٧] المصدر نفسه ص ١١٨

[٨] لدغش رحيمه ،سيادة الدولة وحقها في مباشرة التمثيل الدبلوماسي ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الحقوق ، قسم القانون ، جامعة ابي بكر بلقايد ، تلمسان ،٢٠١٣ _٢٠١٤ ، ص ٢٦

[٩] المصدر نفسه ص ٢٨.

[١٠] موسى ابراهيم، الفكر السياسي الحديث والمعاصر، بيروت:دار المنهل اللبناني، ٢٠١١،ص ٨٧.

[11] احمد نوري النعيمي ، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية ، الولايات المتحدة الامريكية انموذجا ، عمان :دار هران للنشر والتوزيع ، ٢٠١٣ ، ص٧٠.

[12] نعمان احمد الخطيب ، الوسيط في النظم السياسية و القانون الدستوري ، ط ٧ ، الاردن : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ٢٠١١ ،ص٤٠.

[13] المصدر نفسه، ص ٤٧.

[14] المصدر نفسه.ص٤٠.

[15] عصام سليمان، مدخل الى علم السياسة، ط ٢، بيروت: دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٩، ص ١٨٣

[16] ينظر : سعد حقي توفيق ، مبادئ العلاقات الدولية ، ط ٣ ، عمان : دار وائل للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٦ ، ص٣٨٤.

[17] المصدر نفسه ، ص ٣٨٦

[18] ايمانويل وولوستين ،تحليل النظم الدولية ، ترجمة : اكرم علي حمدان ، قطر ، مركز الجزيرة للدراسات ، ٢٠١٥ ، ص ٦٠.

[19] موسى ابراهيم، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٧.

[20] للتفصيا أكثر ينظر: حيدر زاير عبوسي العامري، حركات الاسلام السياسي المعاصرة وتاثيراتها الاقليمية والدولية، بيروت: دار العارف للمطبوعات ، ٢٠١٨، ص ٨٢ وما بعدها.

[21] حافظ علوان الدليمي، المدخل الى علم السياسة، بغداد: مكتبة السنهوري ، ١٩٩٩، ص ١٢٨.

[22] أندرو هيود، مدخل الى الايديولوجيات السياسية، ترجمة: محمد صفار، القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٢، ص ١٨١.

[23] نعمان أحمد الخطيب، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٤.

[24] آن ماي سلوتر، نحو نظام عالمي جديد، ترجمة: أحمد محمود،القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١١، ص٣٣.

[25] أ.بي. اوتكين، النظام العالمي للقرن الحادي والعشرين ، ترجمة: يونس كامل ديب وهشام حمادي ، دمشق: دار المركز الثقافي للطباعة والنشر ، ٢٠٠٧، ص ٨٦.

[26] المصدر نفسه ، ص ٨٤.

[27] المصدر نفسه، ص ٨٦.

[٢٨] المصدر نفسه، ص ٢٤.

[٢٩] خالد الحروب، هشاشة الايديولوجيا وجبروت السياسة ، بيروت: دار الساقي، ٢٠١٠، ص ٢٠٨.

[٣٠] ايمان رجب، مناقشة أولية لتطور نظريات الامن واشكاليات تطبيقها ، مجلة السياسة الدولية، ملحق اتجاهات نظرية، القاهرة، العدد ٢٠٧، يناير ٢٠١٧ ، ص ٧.

[٣١] خالد حنفي، توسع الامن وتغيرات العلاقة بين المجتمع والدولة، مجلة السياسة الدولية ، ملحق اتجاهات نظرية، القاهرة، العدد ٢٠٧، يناير ٢٠١٧، ص ٤.

[٣٢] مجلة رأي آخر، بيروت: المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية، العدد ٧، –julyتموز ٢٠١٦، ص ١٣٩.

[٣٣] المصدر نفسه، ص ١٤٠.

[٣٤] ينظر : جوزيف س. ناي الابن ، مفارقة القوة الامريكية ، ترجمة : محمد توفيق البيجرمي ، الرياض: مكتبة العبيكان ، ٢٠٠٣.

[٣٥] ينظر : علي حرب ، ثورات القوة الناعمة في العالم العربي :نحو تفكيك الدكتاتوريات والاصوليات، بيروت : الدار العربية للعلو – ناشرون ، ٢٠١٢، ص ٨٢.

[٣٦] حسن محمد زين الدين، وثائق الربيع الغربي والصحوة الاسلامية، بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي، ٢٠١٤، ص ٢٦.

[٣٧] عمرو صلاح ، اطار تحليلي لجدل الامن و الدمقرطة : حالة داعش ، مجلة السياسة الدولية، اتجاهات نظرية ، القاهرة ، العدد ٢٠٧ ، يناير ٢٠١٧ ، ص ١٣

[٣٨] علاء سالم، أدوار متقاطعة تأثير العوامل الخارجية في مسار الأزمة السورية، المجلة السياسية الدولية، القاهرة العدد ١٨٨، ابريل ٢٠١٢ ،ص١١٥.

[٣٩] يقول الكاتب (محمد مصطفى كمال) ".. ظهر تأثير الافكار المتعلقة بدوافع نشر الديمقراطية لدى العديد من الرؤساء الامريكان ، وخاصة (ودرو ويلسون) الذي وصف الديمقراطية بانها افضل وقاية للشكوك والمؤامرات السريّة التي تنتج الحروب ، وقال الرئيس (فرانكلين روزفلت) ان استمرار صيانة وتطوير الديمقراطية يشكّل اهم ضمان للسلام الدولي ، وكذلك الرئيس (بيل كلنتون) الذي قال بان الديمقراطيات تخلق الاسواق الحرة التي توفر الفرص الاقتصادية وتقدم المزيد من الشركاء التجاريين الموثوق بهم ، وغالباً ماتكون اقل احتمالاً لشن حروب على بعضها ، وقال مستشار الامن القومي (انتوني ليك) بان اضافة ديمقراطيات جديدة تجعل الولايات المتحدة اكثر أمناً ، وطرح اخيراً مفهوم سياسة التوسّع الديمقراطي (Democratic en targement) بدلاً من سياسةالاحتواء (Containment). وهذا ما اكده الرئيس جورج بوش الابن في خطابه عام ٢٠٠٥.

للتفصيل ينظر: محمد مصطفى كمال، الرهان المراوغ: الجدل الامريكي حول نشر الديمقراطية في الشرق الاوسط ، ملحق مجلة السياسة الدولية(تحولات استراتيجية)، القاهرة، العدد ١٩٤، اكتوبر ٢٠١٣، ص٦.

[٤٠] بالعيدي نورة، الاعلام و القوى الناعمة في الاستراتيجية العسكرية الامريكية ، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، معهد العلوم القانونية و الادارية ، الجزائر ، العدد ٢ ، ديسمبر ٢٠١٦ ، ص٢٠٥.

[٤١] صقر حسام جمودي ، مصادر المعلومات الخفية لوسائل الاعلام المختلفة في العراق ، هيئة الاعلام و الاتصالات (مجموعة باحثين) ، بغداد : هيئة الاعلام ، ٢٠١٠ ، ص٤٠.

[٤٢] بالعيدي نورة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠٧.

٤٤ المصدر نفسه ، ص ٢٠٩.

[٤٤] من الملاحظ ان معنى (المجتمع المدني) في اللغة العربية لا يتابق مع الدلالة الاصطلاحية له في اللغة الاجنبية ، اي ان مصطلح (**civil social**) لايعطي نفس الدلالة عند ترجمته الى اللغة العربية.، وانما مصطلح المجتمع المدني في اللغة العربية له معنى آخر مختلف عن معناه في اللغة الاجنبية. ينظر: سرمد زكي الجادر، التوظيف الامريكي لمنظمات المجتمع المدني، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية،جامعة بغداد، كانون الثاني، ٢٠١٣، العدد ٥٥، ص ٥.

[٤٥] **http \\www.mawdoo3.com**

[٤٦] المصدر نفسه.

[٤٧] سرمد زكي الجادر، مصدر سبق ذكره، ص ٥.

[٤٨] المصدر نفسه، ص ٨.

[٤٩] المصدر نفسه، ص٨.

[٥٠] للتفصيل ينظر : عمرو عبد العاطي ،مصدر سبق ذكره، ص١٣١

[٥١] للتفصيل أكثر عن دور المخابرات الامريكية ووزارة الخارجية في توظيف منظمات المجتمع المدني ، ينظر: سرمد زكي الجادر ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧.

[٥٢] كما نص الدستور العراقي الدائم لعام لعام ٢٠٠٥، الباب الثاني – الفصل الثاني ، المادة٣٨،و ٣٩ ، اولا، والمادة ٤٥أولا.

[٥٣] نادية فاضل عباس الفضلي، دراسة في المجتمع المدني(العراق: أنموذجا)، مجلة الدراسات الدولية ، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد الثامن والثلاثون ، ٢٠٠٤، ص٨٣.

[٥٤] المصدر نفسه ، ص ٨٤.

[٥٥] سرمد زكي الجادر، مصدر سبق ذكره، ص ٩.

[٥٦] المصدر نفسه و ص ١٢.

[٥٧] المصدر نفسه، ص ١٦.

[٥٨] المصدر نفسه، ص ١٣.